**المحور الرابع: الصياغة الحركية لمفهوم الأمن**

جعل منحى التركيز على دور الدولة في صياغة وتحقيق الأمن أغلب الدراسات مثلما أشار إليه ماك سويني تتناول مستويين للأمن:

المستوى الأول: وهو الأمن القومي الذي يقصد به أمن الدولة القومية، وقد يستعمل للدلالة على مصطلح الأمن المحلي، وينسب هذا المستوى إلى الاتجاه العام الذي يرى بأن الأمن القومي لا يتحقق إلا في ظل الدولة العالمية ( الإمبراطورية في الفكر السياسي التقليدي)، إلا أن هذا الاتجاه يؤخذ عليه النظرة الاستعمارية المبنية على فكرة الدولة القومية، لأن أي زيادة في أمن الدولة العالمية هو في الواقع إنقاص من أمن دول أخرى.

 المستوى الثاني: وهو الأمن الجماعي، وينظمه ميثاق الأمم المتحدة، وقبله عصبة الأمـم، وهو مسؤولية دولية جماعية أكثر منه مسؤولية قومية أو إقليمية، ويعزى هذا المستوى إلى الاتجاه العام المثالي الذي يرى الأمن في صورة الجمعية أو المجتمع العالمي، حيث لا ترى ضرورة لوجود الدولة وإنما يفهم الأمن في إطار انضمام الفرد الاختياري إلى هذه الجمعية العالمية أو ما يعرف بانتقال الولاء إلى سلطة فوق قومية.

**الفرع الأول: الأمن الجماعي:**

يتضح أن فكرة الأمن الجماعي مرتبطة عضويا بفكرة العدوان، وبخاصة منع حدوث العدوان، فالأمن الجماعي نظام يهدف قبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في خدمة مصالح دولة على حساب غيرها من الدول، وبالرغم من أنه لا ينفي تعارض وتناقض المصالح والسياسات الدولية، إلا أنه ينكر استعمال السلاح والعنف والقوة كأسلوب لحل الصراعات الدولية، ويركز أكثر على الوسائل السلمية.

إذ يعرفه غولدشتاين Goldstein بأنه:"تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"؛ ويتم تحقيقه حين توفر ثلاثة شروط:

* تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سياق محاولاتها تغيير الوضع القائم.
* توسيع مقاربة الدول لمصالحها الوطنية بحيث تشمل مصالج الجماعة الدولية.
* إحلال الثقة والنوايا الحسنة بين أعضاء الجماعة الدولية عوض الخوف والشك.

وتعرفه الموسوعة السياسية بأنه: "نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض المنازعات بالطرق السليمة على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمها كل الدول".

ويعرفه الغنيمي بأنه: "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء".

كما يشترك اسماعيل صبري مقلد ومفيد شهاب في تقسيم فكرة الأمن الجماعي إلى شقين: أحدهما وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، والآخر علاجي أو إجرائي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه ومعاقبة المعتدي.

والأرضية المشتركة التي تلتقي فيها مختلف التعاريف المعطاة للأمن الجماعي هي أنّه يقوم على منع استخدام القوة كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية، وذلك من أجل تحقيق أمن مجموعة من الدول بوسائل تشارك بها كل الدول، وهو ما يتأكد عبر الصيرورة التاريخية لمفهوم الأمن الجماعي بدءا من عهد عصبة الأمم مرورا بمشروع معاهدة المساعدة المتبادلة le traité d'assistance mutuelle (1923)، بروتوكول جنيف le protocole de Genève (1924)،ميثاق لوكارنو le Traité de Locarno (1925)، ميثاق بريان-كيلوغ Le pacte Briand-Kellogg(1928)، إصدار النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وصولا إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ويعتبر مفهوم الأمن الإقليمي من جهة أخرى أحد أشكال نظام الأمن الجماعي وأحد المستويات المتعددة للأمن، حيث تركز جل تفسيرات أبعاده على التنسيق العسكري لردع أي تهديد للدول الأطراف فيه، فهو في جوهره يتمثل في العمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودرء التهديدات الخارجية في حالة توافق مصالحها وأهدافها أو تماثل التحديات التي تواجهها، عبر اتخاذ تدابير محددة في نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من مصالح ذاتية ومشتركة بينها، حيث يتعذر على أي عضو تحقيق أمنه خارج إطار هذا النظام الإقليمي، ما يستدعي وجود مفهوم محدد لهذا الأمن وبلورة منظومة مركّبة لتنظيمه وتحقيقه وتوفير كل ما يكفل تماسك النظام وقدرته على التكيف مع المعطيات الداخلية والخارجية.

 وهو نفس ما ذهب إليه بوزان عند توظيفه مصطلح المجمّع الأمني Security Complex، والذي عرّفه بأنه: "يشمل مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق في إطاره، حيث لا يمكنها معالجة أوضاعها الأمنية الوطنية بشكل منفرد"؛ حيث يقصد بالمركّبات (المجمّعات) الأمنية خلق منظومة أمنية مشتركة بين الدول بما يتوافق ومصالحها وطبيعة التهديدات المشتركة، وبطبيعة الوظيفة التي أنشأت لها هذه التركيبة؛ وتطوّر المفهوم عبر بحوث مدرسة كوبنهاغن كثيرا في مجموعة آسيان وتوصلت إلى أنها تأسست لغاية مكافحة التطرف الشيوعي في الستينات والسبعينات بدعم ورعاية أمريكية (ضعيفة الاستقلالية القرارية في شؤون الأمن الجهوي)، ثم تحولت بانضمام دول أخرى إلى منحنى اقتصادي لتشكل قطبا اقتصاديا جهويا (أمن اقتصادي مشترك) في الثمانينات، وصولا في التسعينات بتبني التصور الديمقراطي للحكم مع رفض أي نظام سياسي ينتج عن الانقلاب العسكري (الأمن السياسي) وعلى المستوى الأوربي اعتبرت المدرسة أن كثرة الدول وتنوع بنيتها الاقتصادية والسياسية واختلافاها على المستوى المقدرات العسكرية وتنوع مصادر تهديدها جعلها أقل قدرة على محاكاة البنية الأسيوية الجنوبية، وهذا ما جعل مدرسة كوبنهاغن تطرح فكرة التماثل في القيم والبنى والمقدرات وفي التهديدات والمخاطر لبناء مصفوفة أمن مشترك.

ويشكل نظام الأمن الإقليمي دلالة نظامية وحركية لمفهوم الأمن، حيث ينعكس في شكل سياسات أو مؤسسات تضطلع به وفق التعريف المتفق عليه لأمن الدول الأعضاء، وحيث يتوقف استقراره وفعاليته على مستوى الإلتزامات المتزنة والمشتركة التي يقوم عليها، ودرجة الصلاحيات فوق القومية القانونية والإجرائية التي تتمتع بهامؤسساته.

ويتخذ التعاون الأمني الإقليمي أشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية وفقا لنطاقها واهدافها وآليات تطبيقها وطبيعة تهديداتها:

* الدفاع الجماعي: هو تعبير عن تطابق وجهات النظر بين الدول الأطراف في اتفاقية أمنية رسمية حول وجود أو احتمال وجود تهديد أو عدو مشترك ذو طبيعة عسكرية بالخصوص، وخاصة إذا تعلق الأمر بسيادة أو سلامة إقليم دولة عضو في هذا النظام.
* الأمن المتحد: يتمثل في إجراءات أمنية جماعية غير رسمية تتبناها مجموعة قوى كبرى لردع أي عدوان عليها.
* الأمن المشترك: يركز على فكرة وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحرب، حيث يعمل على تفاديها عن طريق بناء الثقة ونزع السلاح وتفادي استخدام الردع، لأجل ذلك يقوم في فلسفته على البعد العسكري الدفاعي للأمن.
* الأمن الشامل: يضع المسألة العسكرية في الوعاء المجتمعي الشامل للأمن، حيث يوسّع الإعتماد على مفهوم الأمن العسكري الدفاعي للأمن إلى الجوانب الاجتماعية والإقتصادية التي تشكل تهديدات غير مباشرة للأمن لكنها ضرورية للحفاظ عليه.
* الأمن التنسيقي: يرتبط بسياق إقليمي تنافسي، ولا يتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا صريحا، حيث تلجأ الدول إلى التنسيق بينها لدعم التعاون الأمني.
* الأمن التعاوني: يشمل قضايا الأمن الناعم كالنمو الديمغرافي والتنمية المستدامة والبيئة وندرة الموارد ...الخ، ويسعى إلى تطوير وتطبيق مجموعة قواعد للسلوك الإقليمي الذي يتبنى الإعتماد المتبادل المتفق عليه في إطار تعاون أمني شامل.
* الجماعة الأمنية: وهي تعبير عن وجود تكامل أمني يعمل في إطار مؤسسي متكامل، عبر التعاون والتكامل الإقتصادي والسياسي والأمني على نحو مطّرد، ويقترب هذا المفهوم الذي طرحه كارل دوتش Karl DEUTCH من مفهوم المجمّع الأمني عند بوزان في اتخاذ المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية للقضايا الأمنية.